



مكافحة تنظيم داعش في ليبيا الدكتورة ساسكيا فان جنوجتن أبريل 2016

بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا التقرير تُعبّر عن وجهة نظر المؤلف فقط، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وهي هيئة اتحادية مستقلة، ولا تعبر كذلك عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

- يستغل تنظيم داعش، وغيره من الجماعات الإرهابية، الفوضى الضاربة في ليبيا ويفرض سيطرته على مساحة كبيرة من الأراضي. وتزداد حدة هذه المخاطر في ضوء احتمال سيطرة هذا التنظيم على **المنشآت النفطية وشبكات الإتجار في البشر وتجديد العناصر المتطرفة من الدول الأفريقية.**
- اتّسع نفوذ داعش في ليبيا له **تأثيرات سلبية على أوضاع الدول المجاورة ومنها مصر التي تمتد الحدود بينها وبين ليبيا لمسافة 1,115 كيلو متر.**
- الانتصارات الحاسمة على تنظيم داعش في ليبيا **ستُضعف الآلة الدعائية والإعلامية للتنظيم،** ولكن "قصص النجاح" التي يروج لها والتدخل العسكري السابق لأوانه قد يساعدان في انضمام عناصر جديدة له ومنها عناصر من الغرب وأفريقيا جنوب الصحراء.
- ازداد تمدد داعش في ليبيا جراء الروابط القوية بينه وبين أبو بكر البغدادي، وازدهار أنشطة تهريب المهاجرين، **والمساعدة التي يحصل عليها التنظيم من الموالين للنظام السابق،** وانضمام العناصر المنشقة عن المجموعات الأخرى إليه.
- أثّرت مخاوف بشأن احتمال التحالف والتعاون بين تنظيم داعش في ليبيا وبين المجموعات المتطرفة الأخرى في القارة الإفريقية. ولكن في الوقت الحاضر فإن اندلاع **أعمال عنف وتنافس** بين هذه المجموعات وتنظيم داعش هو السيناريو الأقرب احتمالاً.
- من بين المخاطر أيضاً احتمال اختراق داعش لشبكات التهريب والإتجار في البشر في ليبيا، وتجديد عناصر من بين المهاجرين الذين يعانون من الحرمان الاقتصادي، مما يوفر له **موارد مالية وبشرية سهلة المنال.**
- لا بد أن تقوم السلطات الليبية وحلفاؤها بصياغة خطة مناسبة لمكافحة هذه المجموعات، بحيث **تمزج هذه الخطة بين مجموعة من السياسات التي تدعم بعضها البعض** وتشمل الجهود الدبلوماسية، وقطع الإمدادات عن هذه التنظيمات، وفرض السيطرة على الحدود، وتقديم الدعم العسكري.
- بذل الجهود لتكثيف الوساطة على **مستوى المجتمع المدني والأطراف المؤثرة في الأوضاع الأمنية والنخب الاقتصادية،** والتشجيع على وقف إطلاق النار في مختلف المناطق، وتوحيد الرؤى في المؤسسات المالية الحيوية، وإيجاد حلول للأزمة الاقتصادية الحالية التي تعصف بالبلاد.
- ينبغي أن يتزامن التدخل العسكري في ليبيا مع بناء **مؤسسات سياسية وأمنية قوية،** وضم مختلف الميليشيات في قوة نظامية موحدة، ووضع الأولويات لتوفير متطلبات الحياة اليومية لليبيين.

ما هي تفاصيل الموضوع؟

تمدد تنظيم داعش في ليبيا

يعود تاريخ ليبيا مع التطرف المقترن بالعنف إلى فترة الحرب السوفيتية على أفغانستان عندما قام عدد من العائدين من الحرب الأفغانية بتأسيس الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا (LIFG). ولكن نظام العقيد معمر القذافي أجبر المتطرفين في ليبيا على التوراي عن الأنظار، وتعرض العديد من مقاتلي الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا للسجن، في حين لجأ بعض منهم إلى منطقة الجبل الأخضر في شرق ليبيا. ومع ذلك قررت بعض العناصر المتطرفة مواصلة القتال في الخارج؛ حيث تسهم ليبيا من حيث نصيب الفرد بواحد من أعلى معدلات المقاتلين في الصراعات في أفغانستان والعراق وسوريا¹.

وتغير المشهد تماماً بعد الانتفاضات العربية في 2011 وسقوط نظام القذافي. حيث تضاعف عدد الفصائل الإسلامية المسلحة التي تعمل علانية وبلا استحياء في ليبيا، ونجحت في استغلال ضعف مؤسسات الدولة الليبية² وتدهورت قدرات القوات المكلفة بحفظ الأمن وإنفاذ القانون، واضطربت الحدود وفقدت الدولة سيطرتها على المساجد.

وأصبحت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي معقلاً لعدد كبير من الجماعات المتطرفة ومنها العديد من المجموعات التابعة لجماعة أنصار الشريعة، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكثائف منفردة مثل كتيبة شهداء أبو سليم في مدينة درنة. واستفادت الجماعات المتطرفة التي تنتشر في منطقة الساحل والصحراء ككل من ليبيا باعتبارها مخزناً للأسلحة والذخائر. وتشمل هذه الجماعات جماعة المرابطون بقيادة مختار بلمختار، وجماعة بوكو حرام في نيجيريا، والانفصاليين من قبائل الطوارق، وجماعة الشباب المجهدين في الصومال، وجماعة جند الخلافة في الجزائر، وأنصار بيت المقدس في مصر.

وشهد عام 2014 أول ظهور لتنظيم داعش في ليبيا، حينما رجع عدد من المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا إلى مسقط رأسهم في مدينة درنة الواقعة شرق ليبيا. وبعد عودتهم بعدة شهور، قام هؤلاء المقاتلون العائدون إلى درنة بتأسيس مجلس شورى شباب الإسلام، وأعلنوا البيعة لفائد تنظيم داعش أبو بكر البغدادي.

واستلهاماً للفترة التي سبقت الاستعمار في ليبيا حينما لم تكن هناك دولة ليبية موحدة، أعلن تنظيم داعش منطقة برقة في شرق ليبيا باعتبارها مقر الخلافة (ولاية برقة). ولكن في أحد المؤشرات الدالة على أن تنظيم داعش لن يستطيع تثبيت أقدامه بسهولة في ليبيا، فإن تحالفاً من الميليشيات المتطرفة في هذه المنطقة طرد التنظيم من المدينة في يونيو 2015 بعد مرور تسعة شهور من استيلائه عليها. ومن ثم تقهقر تنظيم داعش إلى ضواحي درنة ومنطقة الجبل الأخضر.

ويُنظر دوماً إلى تنظيم داعش باعتباره وارداً من الخارج وغريباً على المجتمع الليبي القائم على القبائل. وبالرغم من ذلك فإن التنظيم حقق نجاحات ملحوظة في مدينة سرت الساحلية، حيث استطاع فرض سيطرته بسرعة على منطقة تمتد بطول ساحل البحر المتوسط لمسافة تزيد عن 200 كيلو متر، وأعاد تسمية المنطقة لتصبح إقليم الخلافة في طرابلس (ولاية طرابلس). والمنطقة المحيطة بسرت هي المنطقة الوحيدة الكبيرة نسبياً التي يسيطر عليها التنظيم خارج العراق وسوريا.

يتسبب استمرار حالة الانفلات الأمني في ليبيا وموقعها الجغرافي على امتداد الطرق الأفريقية الرئيسية للإتجار في البشر في توفير تربة خصبة للجماعات الإرهابية. ففي الوقت الحاضر نجد أن الأراضي الليبية هي معقل لمجموعة كبيرة من التنظيمات الإقليمية المتطرفة، حيث تلقي هذه المجموعات وتجد العناصر المتطرفة وتتدرب وتنشر أفكارها وتخطط لأنشطتها في بيئة آمنة نسبياً.

بالرغم من أن تنظيم داعش، ويُعرّف أيضاً باسم الدولة الإسلامية، ما هو إلا أحد الجماعات المتطرفة العديدة في شمال أفريقيا إلا أن تمدده السريع في ليبيا ووحشيته وبشاعته وطموحاته التي تغطي العالم كله جعلت منه أحد مصادر القلق الرئيسية للمسؤولين وصانعي السياسات على المستويات الوطنية والدولية. لقد جعل تنظيم داعش العالم يسلط الأضواء مجدداً على ليبيا.

في الشهور الأولى من عام 2016 نجح الجيش الوطني الليبي في تطهير عدة مناطق في مدينة بنغازي الواقعة شرق البلاد من برائن تنظيم داعش. ونفذت القوات الأمريكية ضربات جوية نوعية دمرت خلالها معسكراً تدريبياً بجوار مدينة صبراتة في المنطقة الغربية وقتلت عدداً من قادة المجموعات الإرهابية. وكذلك تصدى قوات مصراتة بصورة مباشرة لقوات داعش. ومع هذا فإن تنظيم داعش في المنطقة الوسطى لمدينة سرت لا يواجه أي مقاومة تُذكر، ولا تزال هناك خلايا نشطة للتنظيم في جميع أنحاء البلاد.

إن القضاء على تنظيم داعش في ليبيا وتخفيف حدة المخاطر الإرهابية الناتجة عن الفوضى السائدة في الوقت الحاضر لن يتحقق بدون اتخاذ إجراءات إضافية. ولذا تهتد هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية إلى مساعدة المسؤولين والمعنيين في تكوين رؤية أفضل عن مصدر القوة والإستراتيجية والأساليب التي يطبقها تنظيم داعش في ليبيا، وتعرض أيضاً تحليلاً لعدد من السياسات التي يستطيع المجتمع الدولي تنفيذها لمساعدة السلطات الليبية الشرعية في جهودها لمكافحة الإرهاب.



ازدهار أنشطة تهريب المهاجرين

كان موقع ليبيا في منتصف شمال أفريقيا وبين أفريقيا وأوروبا - ولا يزال - عاملاً بارزاً في ظهور وازدهار التجارة غير المشروعة والإتجار في البشر. وشهدت السنوات القليلة الماضية زيادة في أنشطة تهريب المهاجرين، وحقق المهربون أرباحاً طائلة من ورائها مما جذب إليها العديد من المجموعات البغيضة. وتوفر مناطق شمال أفريقيا وغربها وأفريقيا جنوب الصحراء موارد لا تنضب من الشباب الراغبين في الانضمام إلى تنظيم داعش سواء تأثراً بأفكاره المتطرفة أو أملًا في الحصول على راتب (أفضل).

استمالة الموالين للنظام السابق

استطاع تنظيم داعش في مدينة سرت استمالة أنصار نظام القذافي السابق، وبسط نفوذه من خلال الاتفاقات السياسية مع البلديات المحيطة، وبما أن مدينة سرت هي مسقط رأس القذافي ومكان مقتله فإن السلطات الليبية بعد 2011 تعمدت إهمال المدينة وتجاهلت متطلبات سكانها. ويُحتمل أن بعض القبائل الموالية للقذافي تنظر إلى تنظيم داعش باعتباره شراً مؤقتاً قد يساعدهم على الأرجح في استعادة بعض نفوذهم المفقود. في حين أن البعض الآخر يعتقد أن التنظيم يعيد بعض مظاهر الحياة إلى طبيعتها.

النجاح في استقطاب العناصر المتطرفة من الجماعات الأخرى

نجح تنظيم داعش في ليبيا في استقطاب مقاتلين من الجماعات المتطرفة الأكثر رسوخاً على الساحة ومنهم مقاتلون من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة، وجماعة بوكو حرام، وجماعة الشباب المجهدين. وإدراكاً من التنظيم لضرورة استقطاب مجموعة مؤثرة من المقاتلين والمُتَطَرِّفين ذوي الخبرة والصلوات القوية فإنه يحاول أن يقدم لهذه العناصر رواتب أفضل ومزايا أكثر. وربما ما لا يقل أهمية عن هذه المزايا أن تنظيم داعش يهيئ للعناصر المنضمة له بيئة مشابهة للشركات الناشئة من حيث سرعة الترقى والوصول إلى المناصب القيادية.

التحديات عبر الوطنية والمخاطر الإقليمية

التحديات التي يمثلها تنظيم داعش في ليبيا لا تقل عن تلك التحديات والمخاطر التي يمثلها سواء في سوريا أو العراق أو غيرها من المناطق: فهو يرهب الأبرياء، ولا يحترم أي مؤسسات أو معاهدات وطنية أو دولية، ويتستر خلف راية الإسلام زوراً وبهتاناً. وقد وصف سعادة السفير يوسف العتيبة، سفير دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الحرب على التطرف - عن حق - بأنها "ليست حرباً على الإسلام، بل على النقيض من ذلك فإنها معركة لإنقاذ الإسلام من براثن طائفة تحث على الموت وتختطف الدين كله لنشر أفكار الكراهية والقتل".⁵

أما في المنطقة الغربية في ليبيا، فإن هناك خلايا لتنظيم داعش في مدن طرابلس ومصراتة وصبراتة على الأقل. وظهرت أيضاً وحدات تابعة لتنظيم داعش في الجنوب حيث يسعى التنظيم لإنشاء الإقليم الثالث في الخلافة في ليبيا (ولاية فزان). وتولى قيادة تنظيم داعش في ليبيا في البداية أبو نبيل، ويعرّف أيضاً بوسام نجم عبد الزبيدي. وبعدما قُتل الزبيدي في نوفمبر 2015 في غارة جوية نفذتها القوات الأمريكية، أعلن تنظيم داعش في مارس 2016 تعيين خليفة له وهو عبد القادر النجدي.

وتتباين التقديرات الحالية لعدد مقاتلي داعش في ليبيا تبايناً شديداً: حيث تقدره منظمة الأمم المتحدة بحوالي 3000 شخص وتقدره الاستخبارات الأمريكية بـ 6500 شخص، في حين يرتفع العدد ليصل إلى 10000 شخص طبقاً لتقديرات السلطات الفرنسية.³ وبالرغم من الغموض حول الأرقام إلا أن معظم المحللين يتفقون على أن تنظيم داعش في ليبيا يشكل تهديداً ظاهراً على المديين القريب والبعيد.

ونفذ هذا التنظيم المتطرف على مدار العامين الماضيين سلسلة من الهجمات والأعمال الوحشية ومن بينها ذبح 21 مواطناً مصرباً، وهجوم على أحد الفنادق الفاخرة في طرابلس، وهجمات على بعثات الأمم المتحدة، وتفجير انتحاري في حفل لتخرج ضباط الشرطة في بلدة زليتن، وقتل الموظفين المحليين في صبراتة، وإعدام عدد من المواطنين الليبيين في سرت باعتبارهم جواسيس أو يقومون بالسحر والشعوذة أو غيرهم من "مرتكبي المعاصي".

وتسهم حالة الانفلات الأمني وفقد السيطرة على الحدود وعجز النخبة السياسية الليبية عن إعطاء الأولوية للاستقرار بدلاً من الاقتتال الداخلي في ترسيخ أقدام تنظيم داعش في ليبيا. يُضاف إلى ذلك أن هناك جوانب إضافية عديدة ساعدت في الانتشار السريع للتنظيم، ومن بينها العلاقات القوية بينه وبين التنظيم الرئيسي في العراق وسوريا، وازدهار أنشطة تهريب المهاجرين، واستمالة الموالين للنظام السابق، والنجاح في استقطاب المتطرفين من مناطق أخرى.

العلاقات القوية مع التنظيم الرئيسي في العراق وسوريا

يتمتع تنظيم داعش بعلاقات قوية مع التنظيم الرئيسي في العراق وسوريا، حيث لعبت الفصائل الليبية المنضوية تحت كتيبة البتار دوراً هاماً في العديد من المعارك الرئيسية هناك، ونشطت قيادات تنظيم داعش في دعوة أنصارها إلى السفر إلى ليبيا، وأرسلت أيضاً عدداً من المقاتلين ورجال الدين والفنيين (في وسائل الإعلام) البارزين لمساعدة فرع التنظيم في ليبيا، وتضمنت هذه الشخصيات المواطن البحريني تركي البينالي والمواطن اليمني أبو البراء الأزدي والمواطن السعودي أبو حبيب الجزراوي.⁴

المهاجرين إلا إمدى النشرات الصادرة عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية تشير إلى أنها زادت من مبلغ يتراوح بين 8 إلى 20 مليون دولار أمريكي تقريباً قبل 2011 إلى مبلغ يتراوح بين 255 إلى 323 مليون دولار أمريكي تقريباً في 2015 في ليبيا بمفردها⁸. ويتيح ذلك موارد مالية سهلة للكثير من الليبيين وكذلك للمجموعات الخارجة على القانون ومنها الجماعات الإرهابية. وترفع هذه الاحتمالات من مستوى المخاوف من اختراق الإرهابيين لنظام الهجرة واندساسهم بين المهاجرين المتجهين إلى أوروبا مما يزيد التهديدات الأمنية.

تعاون أم تنافس؟

في ظل الانفلات الأمني المتواصل في ليبيا واتساع الاقتصاد غير الشرعي واستمرار تدفق العناصر المتطرفة فإن مجال نشاط المتطرفين في ليبيا يزداد ازدحاماً يوماً بعد يوم. وتتيح هذه الزيادة إمكانية التعاون بين هذه المجموعات والوفورات الاقتصادية الناتجة عن الحجم ولكنها تجعل أيضاً خطورة التنافس المقترن بالعنف بينها تلوح في الأفق⁹.

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في أحد التقارير الصادرة عنها أن المتطرفين زادوا من وتيرة التعاون بين الجماعات المتطرفة مما سمح لهم بتبادل الخبرات¹⁰. وبخلاف ما ذهب إليه العديد من الجماعات المتطرفة على المستويين المحلي والإقليمي فإن تنظيم داعش وضع لنفسه أهدافاً عالمية. حيث يروج التنظيم بهمة ونشاط لهذا التعاون الإقليمي ويزيد من سرعة تجنيد العناصر المتطرفة في الغرب وأمريقيا جنوب الصحراء. ويقوم جانب من هذه الخطة على نشر أفكار التنظيم، في حين يعتمد الجانب الآخر على ضرورة الدخول في علاقات تحالف محلية لبقاء التنظيم والحيلولة دون القضاء عليه. ويرغب تنظيم داعش في أن يجعل ليبيا ملتقى لتوحيد الجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة، والمرابطون، وبوكو حرام، والانفصاليين من الطوارق، وجماعة الشباب المجهدين، وجماعة جند الخلافة، وأنصار بيت المقدس وغيرها لتحقيق غايتهم السياسية الشاملة.

ويوجه التعاون المتزايد بين المتطرفين من الصومال إلى السنغال ضربة قوية لجهود مكافحة الإرهاب على مستوى العالم. وبالرغم مما سبق ويعيداً عن الخطابات والأقوال فإن النطاق الحالي للجماعات المتطرفة في أفريقيا لا يزال متفتتاً للغاية، وغالباً ما تكون الأهداف المبركة لكل مجموعة أهدافاً محلية أو خاصة بمناطق معينة وليست عالمية¹¹. وتنظر قيادات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى تنظيم داعش في ليبيا بوصفه مصدر تهديد رئيسياً لها، في حين أن جماعة أنصار الشريعة والجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا تعتبر داعش تنظيماً دخلياً على ليبيا.

ولهذا فقد يظهر سيناريو مناقض لما سبق على المدى القريب متمثلاً في زيادة التنافس بين هذه الجماعات، وهذا هو السيناريو الأقرب احتمالاً. وتدعم الجماعات المحلية في الوقت الحاضر إما أبو بكر البغدادي وتنظيم داعش أو أيمن الظواهري وتنظيم القاعدة. ولسوء الحظ فإن احتمال حدوث مواجهة بين هذين التحالفين من الجماعات المتطرفة يبدو مخيفاً ومقلقاً بنفس درجة احتمال التعاون بينهما.

وبما أن تنظيم داعش يفرض سيطرته الفعلية على عدة مناطق في ليبيا فإن هذه المناطق هيئت له البيئة اللازمة للتدريب والتخطيط وتنفيذ هجمات واسعة النطاق في أجواء آمنة نسبياً. حيث انطلق الهجوم الذي وقع في 2013 على منشأة عين أمناس للنفط والغاز في الجزائر من ليبيا، وكذلك الهجومان اللذان وقعا في 2015 على متحف باردو وقتل السائحين على الشاطئ بمدينة سوسة في تونس.

ويتفاقم التهديد من هذا الملاذ الآمن للإرهابيين جراء العوامل التالية:

- القرب من حقول النفط والغاز الرئيسية.
- احتمال التحالف والتعاون بين هذه المجموعات وشبكات التهريب والإتجار في البشر واستخدام هذه الشبكات للاندساس بين المهاجرين المتجهين إلى أوروبا.
- احتمال الدخول في تحالفات مع المجموعات المتطرفة الأخرى في أفريقيا أو على النقيض من ذلك اندلاع أعمال عنف بين داعش وهذه المجموعات.

القرب من صناعات الطاقة

شن تنظيم داعش على مدار الشهور الماضية هجمات تخريبية على المنشآت النفطية الليبية مما كبد قطاع الطاقة الليبية خسائر إضافية، وتشير بعض التقديرات إلى أن هذه الخسائر تتجاوز 68 مليار دولار أمريكي⁶. وبخلاف ما عليه الحال في العراق وسوريا فإن تنظيم داعش لم يتمكن حتى الآن من السيطرة على أي من الموارد النفطية أو استغلالها أو تسويقها. ومن ثم فإن الإستراتيجية الحالية للتنظيم هي التخريب بهدف حرمان السلطات الليبية الضعيفة من الإيرادات.

وينطلق تنظيم داعش من معقله في سرت لتهديد المنشآت الموجودة في السدرة ورأس لانوف والتي تحرسها في الوقت الحاضر القوات التابعة للقائد الانفصالي إبراهيم الجضران. وعلى مقربة من الحدود التونسية وصبراتة ينشط تنظيم داعش بالقرب من مجمع مليته للغاز والنفط الذي تديره شركة النفط الإيطالية العملاقة ENI والذي يوجد فيه أيضاً مركز أنبوب الغاز "جرين ستريم" الذي ينقل الغاز الطبيعي إلى إيطاليا.

الاندماج مع شبكات الإتجار في البشر

إن احتمال اشتراك داعش في الشبكات المبرحة للإتجار في البشر التي تربط أفريقيا جنوب الصحراء بأوروبا من النتائج المخيفة أيضاً. فالمدن الواقعة في الصحراء الجنوبية الليبية ومنها أوباري وغات وسبها والكفرة تعيش على تهريب المخدرات والسجائر والأسلحة والمهاجرين⁷. ويستفيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالفعل من هذه التجارة المبرحة في الجنوب من خلال الدخول في علاقات تحالف مع قبائل الطوارق المهمشة التي تقطن هذه المناطق.

وهناك احتمالات في اللحظة الراهنة لظهور مثل هذه الأنشطة في المدن الساحلية الليبية جراء ازدهار أنشطة التهريب غير الشرعي للمهاجرين. وفي حين أنه من الصعب تقدير حجم تجارة تهريب

مساعدة الليبيين في حربهم على داعش

تعتمد صياغة إستراتيجية ناجحة لمحاربة داعش في ليبيا في المقام الأول على الإرادة السياسية للساسة الليبيين والمليشيات التي تشارك حالياً في الحرب الأهلية التي طال أمدها. ولكن نظراً لطبيعة التهديدات العابرة للحدود التي تمثلها هذه الجماعات فمن مصلحة العديد من أطراف المجتمع الدولي دعم السلطات الليبية في جهودها.

ومن ثم فلا بد أن يتفق مخطوط السياسات على المستويين الوطني والدولي على الإجراءات والسياسات اللازمة ومنها المجالات التالية:

- الدبلوماسية والوساطة.
- قطع الموارد المالية عن هذه الجماعات.
- إدارة الحدود وتأمينها.
- تقديم مساعدات اقتصادية وإنسانية قصيرة الأجل.
- الدعم العسكري.

الدبلوماسية والوساطة

تمزق المؤسسات السياسية والأمنية في ليبيا هو العقبة الرئيسية أمام مواجهة تنظيم داعش. ولما كان المجتمع الدولي يدرك أن الطول الدائمة لا بد أن تتبع من الليبيين أنفسهم فإن التركيز الأساسي له انصب منذ صيف 2014 على إجراء حوار سياسي متعدد المسارات بين الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة.

وأُسفرت هذه الجهود عن توقيع واعتماد الاتفاق السياسي الليبي في ديسمبر 2015، ووضع ترتيبات لتقاسم السلطة وتمثيل الجميع في حكومة وفاق وطني، وإبرام العديد من اتفاقات وقف إطلاق النار في المناطق المحلية ومبادرات المصالحة. وفي مارس 2016 بدأ اعتراف بعض أطراف المجتمع الدولي بحكومة الوفاق الوطني، بناء على الدعم الذي حصلت عليه من أغلبية أعضاء مجلس النواب المعترف به دولياً. وبالرغم من أن هذه الحكومة لم تحصل بعد على تصويت رسمي بمنح الثقة من مجلس النواب إلا أن غالبية أعضاء المجلس وقّعوا على بيان يعلنون فيه موافقتهم على حكومة الوفاق الوطني التي اقترحتها المجلس الرئاسي.

وتزعم النجاحات العديدة إلا أن هذه الخطوات لم تخلُ أيضاً من مناقشات وانتكاسات وتأخيرات لا حصر لها. ولا يختلف الطريق أمام حكومة الوفاق الوطني عما سبق، حيث يحتمل أن تواجه طريقاً مليئاً بالعراقيل. وأول الصعاب التي تواجهها هذه الحكومة هو الحصول على الدعم الوطني اللازم ثم ترسيخ وجودها في العاصمة الليبية، طرابلس. وبعدها لا بد أن تباشر العمل على تنفيذ برنامج العمل الطموح المحدد لها في الاتفاق السياسي.¹² وفي ظل الوضع الراهن في ليبيا فإن محاربة داعش ليست إلا واحدة من المهام والأولويات العديدة المطروحة أمامها.

إن تعزيز فرص نجاح واستمرار حكومة الوفاق الوطني يقتضي أن يستمر الحوار السياسي بين مختلف الأطراف سواء من حيث توفير الموارد أو الالتزام السياسي، ويشمل ذلك الحث على تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي ودعم الجهود التي يبذلها مارتن كوبر، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بما في ذلك على مستوى منظمات المجتمع المدني والشباب والمنظمات النسائية علاوة على الأطراف المؤثرة في الوضع الأمني والنخب الاقتصادية الليبية.

ويمكن أن تساعد جهود الوساطة في إبرام اتفاقات وقف إطلاق النار في مناطق مختلفة على المستوى المحلي مع التركيز على المناطق التي يتسبب فيها القتال في إغلاق مؤسسات البنية التحتية الأساسية مثل صناعات الطاقة وخطوط الأنابيب والمطارات. وربما يفضي تحقيق النجاح في هذه المناطق إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على مستوى الدولة كلها. وفي الوقت نفسه فإن هذه الجهود ستمهد لفتح قنوات اتصال بين الفصائل التي كانت تتصارع فيما بينها مسبقاً، وهذه إحدى الضرورات لاشتراك الجميع في مواجهة داعش.

ويمكن أن تسهم الوساطة أيضاً في التوصل إلى اتفاق حول الازدواجية الحالية في الجهود والتصارع حول السيطرة على المؤسسات الاقتصادية والمالية السيادية في ليبيا. ومن بين هذه الموضوعات مسؤولية وإدارة البنك المركزي الليبي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الوطنية للاستثمار. فالوضوح في تحديد المسؤول عن كل مؤسسة خطوة هامة تجاه التعامل مع الانهيار المثير للقلق في الاقتصاد الليبي، ويأتي ذلك أيضاً على رأس أولويات حكومة الوفاق الوطني.¹³

إيقاف تدفق الموارد المالية

لن يمكن إيقاف تدفق الموارد المالية إلى تنظيم داعش إلا بعد تحديد طبيعة هذه الموارد أولاً ومصادرها. ولا يوجد في الوقت الحاضر الكثير من المعلومات الموثقة عن كيفية تدبير تنظيم داعش لموارده المالية.

ولا جدال في أن ليبيا دولة فيها فرص وفيرة لظهور اقتصاد يعتمد على السلب والنهب نظراً للآثار الموجودة فيها والأموال التي يمكن انتزاعها من المهربيين في نشاط الإتجار بالبشر. كما أن تنظيم داعش يفرض ضرائب على المدنيين ويمارس أنشطة الابتزاز والسطو والسرقة تحت تهديد السلاح.¹⁴

وبما يتوافق مع التوصيات التي قدمتها الأمم المتحدة أيضاً، فإن المجتمع الدولي يجب أن يبذل جهوداً لإدراج الأشخاص والكيانات المعروفة أنها على علاقة بتنظيم داعش في ليبيا على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.¹⁵

ويتعين كذلك أن تواصل مختلف الدول تعزيز النظم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن بين الطول المطروحة إنشاء وحدات استخبارات مالية عالية الدقة والتنظيم للتعاون مع الوحدات المماثلة لها في البلدان الأخرى. وبالرغم من احتمال نقل الكثير من الأموال نقداً إلا أن هجمات باريس تظهر مجدداً ضرورة التوصل إلى طرق أفضل لمراقبة المواقع الافتراضية لتبديل العملة وقواعد ملكية البطاقات الائتمانية مسبقاً الدفع.

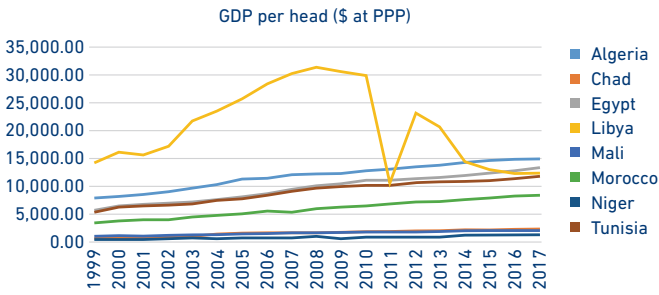
إدارة الحدود وتأمينها

استخدامها من قبل مهربي المهاجرين أو المشاركين في أنشطة الإتجار في البشر²¹. ومن ثم فإن البعثة لا تسهم إلا بصورة غير مباشرة في حراسة وتأمين خط الساحل الليبي وطوله 1770 كيلو متر.

وبالرغم من التحديات الواضحة فإن المجتمع الدولي يجب أن يواصل استكشاف وسائل الدعم الممكنة للدول المجاورة لليبيا ومساعدة حكومة الوفاق الوطني في المستقبل في جهودها الرامية لتشديد الرقابة وتقليل الضغوط على الحدود. وربما تصبح هذه الضرورة أكثر إلحاحاً في المستقبل القريب. فبعد إغلاق طريق البلقان أمام اللاجئين السوريين وغيرهم من اللاجئين في مارس 2016، فإن المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا قد يتحولون إلى طريق البحر المتوسط المركزي (من تونس وليبيا إلى إيطاليا ومالطة).

المساعدات الاقتصادية والإنسانية قصيرة الأجل

تُبني التوقعات الحالية عن أن الاقتصاد الليبي سيسجل أعلى معدل انكماش على مستوى العالم في 2016. وفي فبراير 2016 أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة نشرة بعنوان "ليبيا: الأزمة التي يجب ألا تحدث"²³ وحقاً كان الجميع ينظرون دوماً إلى المواطنين الليبيين باعتبارهم أتراباً؛ لأن ليبيا كانت تسجل على مدار عقود طويلة أعلى نصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة.



Data source: Economist Intelligence Unit

تتسبب الحرب الأهلية طويلة الأمد في خسائر فادحة، ويواجه الاقتصاد الليبي حالة من الانهيار التام، ويجتمع التصارع للسيطرة على الأصول الاقتصادية والمالية مع سوء الإدارة وانتشار الفساد وارتفاع التضخم، وتعاني البنوك من أزمة متصاعدة في توفير السيولة النقدية.

ورغم أنه من الصعب الحصول على بيانات دقيقة إلا أن مجموعة الأزمات الدولية ذكرت في أحد التقارير الصادرة عنها أن العجز المالي الليبي لعام 2015 تراوح بين 42 و68% من إجمالي الناتج المحلي²⁴. ويتناقص احتياطي النقد الأجنبي سريعاً، ويزيد الوضع سوءاً جراء انخفاض حجم إنتاج النفط وانخفاض أسعاره على مستوى العالم. وإذا انخفض احتياطي النقد الأجنبي في ليبيا أكثر من ذلك فإن هذا الانخفاض سيكون له نتائج كارثية على الاقتصاد الليبي، والذي يعتمد جزء كبير منه على السلع المستوردة.

إن ضعف الرقابة على الحدود الليبية وانتشار الفساد فيها هو السبب الرئيسي الذي يجعلها ملاذاً آمناً ومعقلاً للمتطرفين. فعندما انسحبت القوات الموالية للعقيد معمر القذافي من مواقعها في 2011، بدأت مجموعات لا تعد ولا تحصى من الميليشيات المحلية في إنشاء نقاط تفتيش على الحدود. وغالباً كانت لهؤلاء الحراس الجدد جذور قبلية وعرقية في الجماعات المنتشرة عبر الحدود، وتعاونوا فيما بينهم لتعزيز مصالح المهريين الذين ينشطون في منطقة الصحراء الكبرى.

وكان نظام العقيد معمر القذافي يفضّ الطّرف عن التجارة غير المشروعة مع ضمان سيطرة الدولة عليها دائماً. ولكن عندما حدث فراغ في السلطة في السنوات الخمس الماضية، نشبت معارك عديدة في المناطق المحلية بين الجماعات القبلية والعرقية، وجميعها كانت تسعى جاهداً للسيطرة على نقاط التفتيش هذه. وتشمل الجماعات المشاركة في هذه المعارك في معظم الأحيان مجموعات قبائل التوبو والطوارق وأولاد سليمان¹⁶.

ولن تنجح المعركة على التطرف بدون تأمين الحدود الليبية وتغيير نظام السيطرة عليها الذي ترسخ بعد عام 2011. ويعني ذلك تنظيم وتسهيل أعمال ضباط حراسة الحدود، والذين يعملون في الوقت الحالي في ظل تسلسل إداري متباين وغير واضح، ويغلب على أداؤهم اتخاذ القرارات العشوائية.

ومع هذا تثبت التجارب أن إنشاء نظام متكامل لحراسة الحدود للسيطرة على مسافة 4300 كيلو متر من الحدود البرية النائية مهمة بالغة الصعوبة. ولا يخفى على المهريين كيفية الالتفاف على نقاط حراسة الحدود والإفلات منها. ويبدو أن أهمية علاقات الرقابة في ليبيا تفوق الولاء والانتماء للدولة ومن غير المحتمل أن يتغير هذا الوضع في أي وقت قريب¹⁷.

أطلقت عدة دول في المجتمع الدولي مبادرات لمساعدة ليبيا على تأمين حدودها. ومن بين هذه المبادرات البعثة التي أرسلها الاتحاد الأوروبي للمساعدة في تأمين الحدود الليبية في 2013 (EUBAM Libya). وتسعى هذه البعثة إلى المساعدة في بناء قدرات المؤسسات المسؤولة عن تأمين الحدود البرية والبحرية والجوية لليبيا. وفي فبراير 2016 أعلن الاتحاد الأوروبي تمديد فترة عمل البعثة حتى أغسطس 2016. ومع هذا فإن البعثة تتخذ في الوقت الحاضر من تونس مقراً لها تبين بوضوح أن السيطرة الفعالة على الحدود الليبية لا تزال هدفاً بعيد المنال¹⁸.

وقامت بعض الدول المجاورة لليبيا بتشديد الرقابة على الحدود وتحسينها من جهتها لمواجهة هذه المشكلات. حيث أنشأت تونس سياجاً بطول 200 كيلو متر على امتداد الحدود مع ليبيا¹⁹. وأرسلت المملكة المتحدة فريقاً تدريبياً من 20 شخصاً لمساعدة تونس على مواجهة التحركات غير المشروعة على الحدود²⁰. وطلبت مصر من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها في إنشاء أبراج رصد متنقلة بها أجهزة استشعار لمراقبة حدودها مع ليبيا.

وتضع أزمة اللاجئين ضغوطاً شديدة على الحدود الليبية. وفي إطار معالجة هذه الأزمة وليس مواجهة تهديد الإرهاب هناك بعثة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي موجودة حالياً في مياه البحر المتوسط وهي (EUNAFVOR MED)، وبدأت هذه البعثة ممارسة عملها في يونيو 2015 ومقرها روما. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه البعثة في "تحديد، والاستيلاء، والتخلص من السفن والأصول المستخدمة أو المشتبه في

وتمارس إيطاليا أشد الضغوط من بين جميع الدول لاستخدام مزيد من القوة في التعامل مع الأزمة، ولهذا اقترحت تشكيل بعثة مساعدة دولية بقيادتها لتحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب ومكافحة الهجرة، وقد يصل عدد هذه القوات إلى 6000 شخص تقريباً. ومع هذا فإن معظم أطراف المجتمع الدولي لا تبدي اهتماماً بإرسال قوات برية إلى ليبيا أو تقديم ما يزيد عن المهام التدريبية والاستخباراتية.

ومهما كان شكل الوجود العسكري الذي سيستقر عليه المجتمع الدولي، فإن هناك عوامل مقيدة عديدة يجب وضعها في الحسبان ومنها:

- قطاع كبير من الليبيين تساورهم شكوك عميقة حول التدخل الأجنبي في شؤونهم الداخلية، ويعارضون أي تدخل خارجي صريح، ومن المحتمل أن تبدي دول الجوار الليبي اعتراضات أيضاً على أي تدخل وخصوصاً إذا كان تدخلاً غربياً.

- التدخل العسكري في لحظة لم يتم فيها بعد إضعاف صورة تنظيم داعش بما يكفي يمكن أن يحقق نتائج عكسية ويعزز الرواية التي يتبناها داعش في تجنيد العناصر المتطرفة.

- ربما يقضي الدعم العسكري على الجهود الهشة التي تجري في ليبيا الآن لتوحيد مختلف الأطراف. ففي حالة توجيه الدعم نحو عدد من الجماعات التي تحارب لتحقيق مصالح محلية ضيقة فإن ذلك قد يفضي إلى تفاقم الصراعات الحالية.

- ليبيا لا تنقصها القوات المدربة تدريباً جيداً، ولكن ما ينقصها هو التعاون والتكامل بين مختلف الميليشيات والقوات. ومن ثم يتعين أن تُركّز المهام التدريبية على توحيد الميليشيات وتحقيق الاندماج والتكامل بين عناصر الاتصال والقيادة بهدف بناء هيكل جديد لتوحيد مختلف الميليشيات في قوة نظامية واحدة.

- التدخل العسكري قد يتسبب في مزيد من النزوح والتشريد للسكان وانتقال المقاتلين إلى مناطق أخرى، مما يؤدي إلى ظهور المشكلات في أماكن مختلفة.

وفي ضوء ما سبق فإن أي دعم أو تدخل عسكري يجب أن يسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق الوحدة والاندماج والتكامل بين الميليشيات المتنوعة التي تتمتع بشبه استقلال عن بعضها البعض. ولا تزال العقبة الرئيسية أمام هذه الجهود هي انهيار مؤسسات الدولة الليبية. ولهذا لا بد أن يسير أي استخدام لأدوات السياسات العسكرية جنباً إلى جنب مع بناء المؤسسات السياسية والأمنية مع مراعاة تمثيل الجميع فيها، مما يسهم بدوره في تحسين صورة المستقبل في أعين السكان الليبيين.

وأشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في فبراير 2016 إلى أن 2.4 مليون نسمة من بين 6 مليون نسمة، إجمالي عدد سكان ليبيا، يحتاجون في الوقت الحالي إلى أحد أشكال المساعدة الإنسانية. وتشير التقديرات أيضاً إلى نزوح ما يقرب من 435000 مواطن ليبي نزوحاً داخلياً منذ منتصف 2014. وتوقفت أكثر من 40% من منشآت الرعاية الصحية عن العمل، وتم إجلاء نسبة تتجاوز 80% من طاقم التمريض كاملاً في 2014. ووصلت نسبة عدم الوفاء بمبالغ النداء الإنساني الذي أطلقته وكالات الأمم المتحدة لتجميع مبلغ 165.5 مليون دولار أمريكي إلى 97.3%²⁵.

لن تسهم المساعدات الاقتصادية والإنسانية قصيرة الأجل مباشرة في الحرب على داعش. ومع هذا فمن المحتمل أن يزداد الوضع سوءاً إذا اجتمعت الأزمة الاقتصادية الخانقة مع المشكلات الأخرى التي تعاني منها ليبيا. ويهيئ الحرمان الاقتصادي الأجواء لتكوين تربة خصبة للتطرف، وقد يزيد من تدفق موجات المهاجرين إلى أوروبا أكثر مما هي عليه الآن.

ويمكن أن يشجع المجتمع الدولي ويساعد حكومة الوفاق الوطني المقبلة في مكافحة الفساد وسوء الإدارة ويساعدها في صياغة إستراتيجيات التنويع الاقتصادي. وينبغي أن تسير هذه المساعدة جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية لضمان حصول السكان الليبيين على السلع والخدمات الأساسية.

الدعم العسكري

يستدعي القضاء على تنظيم داعش بعض أشكال التحرك العسكري. ويقوم الجيش الوطني الليبي بالدور الرئيسي في الوقت الحاضر لمواجهة تنظيم داعش في بنغازي. أما في غرب البلاد، فإن قوات مصراتة تتصدى مباشرة لهذا التنظيم، في حين أن قوات إبراهيم الجضران تقوم بحماية المنشآت النفطية. وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية دعماً **خاصاً** من خلال طائرات الاستطلاع وتنفيذ الضربات الجوية النوعية.

الأطراف الخارجية موجودة بالفعل وتشارك في مهام عسكرية كثيرة في المنطقة. ففي دول الساحل والصحراء تقدم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم والمساعدة في أنشطة مكافحة التطرف المقترن بالعنف ومكافحة الإرهاب. وفي إطار توسيع حضورها في المنطقة الإقليمية أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً قاعدة جديدة للطائرات بدون طيار في شمال الكاميرون.²⁶

وتنفذ القوات الفرنسية كذلك مهاماً في المنطقة. حيث نجحت عملية سرفال في 2013-2014 وعملية برخان التي لا تزال مستمرة الآن في إضعاف سيطرة الجماعات الإرهابية في مالي. ومع هذا غادرت مجموعة كبيرة من الإرهابيين ومنهم مختار بلمختار شمالي مالي ووجدت ملجأً آمناً في ليبيا.

وتشمل المستجدات والخطط والمقترحات التي ظهرت مؤخراً إرسال قوات العمليات الخاصة لتنفيذ طلعات استطلاع والبحث عن لطفاء في الحرب على داعش. كما تتضمن تعهدات بمهام تدريبية متنوعة سواء للسلطات الليبية أو للدول المجاورة لليبيا مباشرة.²⁷ وتشير بعض المصادر إلى أن القوات الفرنسية تساعد الجيش الوطني الليبي في عمليات محاربة داعش في مدينة بنغازي. وطبقاً لما ذكرته شركة ستراتفور فإن الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية تؤكد وجود قوات فرنسية في قاعدة بنية الجوية القريبة من مدينة بنغازي.²⁸

Endnotes

- 1) "Foreign fighters: an updated assessment of the flow of foreign fighters into Syria and Iraq", The Soufan Group, December 2015, http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2015/12/TSG_ForeignFightersUpdate3.pdf
- 2) UNSC letter dated 18 November 2015 from the Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 1267 (1999) and 1989 (2011) concerning Al-Qaida and associated individuals and entities addressed to the President of the Security Council, UNSC S/2015/891.
- 3) See UNSC letter dated 18 November 2015, UNSC S/2015/891 and Issandr al Amrani, "How much of Libya does the Islamic State Control?", Foreign Policy, 18 February 2016.
- 4) Frederic Wehrey and Ala' Al-Rababa'h, "Rising out of chaos: the Islamic State in Libya", Carnegie Endowment for International Peace, 5 March 2015.
- 5) Yousef al Otaiba, "A positive agenda for the Middle East", CSIS Middle East Program, 29 January 2016, http://csis.org/files/attachments/160129_Ambassador_AL_Otaiba_CSIS_Remarks.pdf
- 6) Anjali Raval, "War and strife have cost Libya \$68 bn in lost oil revenues", Financial Times, 26 January 2016, <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/4dc800de-c27a-11e5-b3b1-7b2481276e45.html#axzz428ygm0ri>
- 7) Frontex, "Africa-Frontex Intelligence Community Joint Report", January 2016, http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/AFIC_report_2015.pdf
- 8) The Global Initiative Against Transnational Organized Crime, "Libya: a growing hub for criminal economies and terrorist financing in the trans-Saharan", 11 May 2015, <http://www.globalinitiative.net/download/global-initiative/Libya%20Criminal%20Economies%20in%20the%20trans-Saharan%20-%20May%202015.pdf>
- 9) NATO Parliamentary Assembly, Mediterranean and Middle East Special Group, "Daesh: the challenge to regional and international security", 15 September 2015.
- 10) Carlotta Gall, "Jihadists deepen collaboration in North Africa", 1 January 2016, <http://www.nytimes.com/2016/01/02/world/africa/jihadists-deepen-collaboration-in-north-africa.html>
- 11) Wolfram Lacher and Guido Steinberg, "Spreading local roots: AQIM and its offshoots in the Sahara", in Steinberg and Weber (eds.), Jihadism in Africa, June 2015, p. 82.
- 12) The Libyan Political Agreement, as signed on 17 December 2015, <https://unsmil.unmissions.org/LinkClick.aspx?fileticket=miXuJYkQAQg%3D&tabid=3559&mid=6187&language=en-US>
- 13) "The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth", International Crisis Group, 3 December 2015, <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/libya/165-the-prize-fighting-for-libya-s-energy-wealth.pdf>
- 14) See UNSC letter dated 18 November 2015, UNSC S/2015/891.
- 15) See UNSC letter dated 18 November 2015, UNSC S/2015/891.
- 16) Rebecca Murray, "Libya's southern rivalries", Carnegie Endowment for International Peace, 10 December 2014, <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=57470>
- 17) Shivit Bakrani, "Libya: Border security and regional cooperation: rapid literature review", January 2014, http://www.gsdr.org/docs/open/gsdrc_libya.pdf
- 18) European Council, "Libya: border management assistance mission amended and extended", 15 February 2016, <http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/02/15-fac-libya-border-management/>
- 19) Conor Gaffey, "Can Tunisia's border barrier stop extremism entering from Libya?", Newsweek, 9 February 2016, <http://europe.newsweek.com/can-tunisias-border-barrier-stop-extremism-entering-libya-424531?rm=eu>
- 20) "UK to send troops to Tunisia to help stop ISIS crossing Tunisian border". Reuters, 1 March 2016, <http://uk.reuters.com/article/uk-britain-tunisia-libya-idUKKCNOW330Y>
- 21) See factsheet of the European Union Naval Force – Mediterranean, Operation Sophia, http://www.eeas.europa.eu/csdp/missions-and-operations/eunavfor-med/pdf/factsheet_eunavfor_med_en.pdf
- 22) See Economist Intelligence Unit forecast, <http://www.economist.com/news/economic-and-financial-indicators/21684788-fastest-shrinking-and-growing-economies-2016-gdp-forecasts>
- 23) OCHA, "Libya: the crisis that should not be", Humanitarian Bulletin, 16 February 2016, <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Humanitarian%20Bulletin%20-%20V1.11%20-%20202202016.pdf>
- 24) "The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth", International Crisis Group, 3 December 2015, p 25.
- 25) OCHA, "Libya: the crisis that should not be", Humanitarian Bulletin, 16 February 2016.
- 26) "Fact Sheet on US support for peace, security and countering violent extremism in Africa", Office of the Press Secretary, The White House, <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/07/27/fact-sheet-us-support-peace-security-and-countering-violent-extremism>
- 27) "Confronting failed government and the Islamic State in Libya", IISS Strategic Comments, 22 (1), February 2016.
- 28) "The West moves discreetly into Libya", Stratfor, 9 March 2016.